الأمم المتحدة
A/78/465/Add.2
الجمعية العامة
Distr.: General
5 December 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 22 (ب) من جدول الأعمال

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد إيفايلو **غاتيف** (بلغاريا)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 22 من جدول الأعمال (انظر A/78/465، الفقرة 2). ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/78/L.39 و A/C.2/78/L.66

2 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عرضت ممثلة كوبا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/78/L.39).

3 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين، المعقودة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/78/L.66)، قدّمه نائب رئيس اللجنة، دييغو تشيمينو (إيطاليا)، بناءً على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/78/L.39.

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز A/78/465 و A/78/465/Add.1 و A/78/465/Add.2.

(1) A/C.2/78/SR.18 و A/C.2/78/SR.21 و A/C.2/78/SR.22.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/78/L.66 (انظر الفقرة 7).

5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

6 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/78/L.66، قام مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/78/L.39 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها 291/73 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019، الذي أقرت فيه وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 222/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها 134/33 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978، الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1]،

وإذ تشير إلى قراراتها 270/57 باء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003، و 212/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005، و 209/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، و 233/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008، و 1/64 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2009، و 219/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011، و 227/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و 230/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013، و 239/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، و 222/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 244/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و 237/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 249/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 239/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 234/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 221/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، و 185/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، 30 آب/أغسطس - 12 أيلول/سبتمبر 1978* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[2] وبدء نفاذه بصورة مبكرة، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر هام من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وأنه ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له، وإذ تثني على الإسهامات التي يقدمها جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، انطلاقاً من روح الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد، من أجل دعم البلدان النامية في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها، بما يتمشى مع الأولويات الإنمائية الوطنية ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو المبين في القرار 291/73،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثار الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تشجع على مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والنهوض بهما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة والأزمات المتعددة الأخرى في سياق مساعي تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وإذ تدعو إلى استمرار الدعم المقدّم من الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ذلك الصدد، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى الحد من أوجه اللامساواة وتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال إنشاء مرافق لإنتاج اللقاحات في البلدان النامية وتعزيز النظُم الصحية والتنويع الاقتصادي في هذه البلدان،

---

(2) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تسلّم بأن الحاجة ضرورية إلى مستوى غير مسبوق من التضامن الإقليمي والعالمي من أجل التغلب على الآثار المتعددة للجائحة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، ومن أجل التأهب للطوارئ الصحية المستقبلية والوقاية منها،

وإذ تسلّم أيضا بأن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والتوترات والنزاعات الجيوسياسية الجارية وما لها جميعا من آثار سلبية تتسبب في تحديات إضافية في ما يتعلق بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي والأمن الطاقي وتكاليف المعيشة، وأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بهذه التحديات،

وإذ ترحب بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإذ تحيط علما باعتماد وثيقتها الختامية، عهد بريدجتاون[4]، وإذ تتطلع إلى مواصلة عمل المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار بين هياكل التكامل الاقتصادي بغية تعزيز التجارة المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترحب أيضا بالجهود الجارية من أجل تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التجارة في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية باعتبار ذلك وسيلة إلى دعم تنويع الصادرات والقدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية ودعم الارتقاء بالمستوى التكنولوجي بغية تعضيد التصنيع المستدام وتعزيز التنمية المستدامة، وإذ تتطلع إلى مواصلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عمله الرامي إلى دعم هذا المسعى،

وإذ ترحب كذلك بوضع إطار مفاهيمي طوعي أوّلي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون بالاعتماد على آليات تقودها البلدان ويساعد على تسليط الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق خطة عام 2030،

وإذ تشير إلى أن التعاون الثلاثي يُكمِّل ويُضيف قيمة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من الحصول، على نطاق أوسع، على مزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها بحاجة إليها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا،

وإذ تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وإذ تلاحظ مع التقدير الإجراءات التي يتخذها المكتب في سياق تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال عقده اجتماعات الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تعمل كقناة لتيسير إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات المؤسسية والأنشطة التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ أيضا وضعَ دليل بشأن إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

(4) TD/541/Add.2.

في الاستعراضات الوطنية الطوعية، أُعد بالتعاون مع رئيسي فريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية، وهما الفلبين والمغرب،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد تسليمها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب،

1 - ***تشير*** إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس، في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وإلى وثيقته الختامية[5] وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

2 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[6]؛

3 - ***تؤكد من جديد تأييدها*** للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشير إلى قراريها 1/21 و 2/21 اللذين اتخذتهما خلال دورتها الحادية العشرين المعقودة في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

4 - ***تشجع*** على مواصلة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة وغيرها من الأزمات المتعددة في إطار متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو إلى مواصلة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة تقديم الدعم في هذا الصدد، لا سيما في مجالات من قبيل سبل الحصول، بإنصاف ودون تمييز، على الرعاية والخدمات الصحية والإمدادات والمعدات الطبية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك وسائل التشخيص والعلاج والأدوية واللقاحات، والرقمنة، وتغير المناخ، والحماية الاجتماعية، والقضاء على الفقر؛

5 - ***ترحب*** بدعم شركاء التنمية للتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، وتحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة تقديم المساعدة المالية والعلمية والتكنولوجية إلى البلدان النامية لسد الفجوات الرقمية وتحسين تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

6 - ***تحث*** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إيجاد أوجه تآزر وتطوير الخبرات وتعزيز الموارد في مختلف المناطق والمؤسسات، وتلاحظ في هذا الصدد مع التقدير عقد مجموعة الـ 77 والصين مؤتمرَ القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في هافانا يومي 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023 في مسعى إلى تعزيز التعاون في هذا المجال بما يعزز استفادة الناس جميعاً منه؛

---

(5) القرار 291/73، المرفق.

(6) A/78/290.

(7) القرار 1/70.

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، على إنشاء أو تعزيز آليات منسقة على الصُعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي من أجل الاستفادة من الخبرات والموارد الأخرى التي توفرها الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الإقرار بأن الحكومات تتحمّل الدور الرئيسي في تنسيق وقيادة الجهود الإنمائية؛

8 - ***ترحب*** بانعقاد الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نُظم في عام 2023 خلال الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، في الدوحة، بشأن تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

9 - ***تحيط علما*** بمختلف التجارب والنهج الإنمائية ذات الطابع المحلي المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أهمية التعلم وتبادل الممارسات الجيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي من خلال منصات مثل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من منابر تبادل المعارف التي تدعمها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

10 - ***ترحب*** بتنظيم المعرض العالمي الحادي عشر للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2022، تحت شعار "النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التعافي المستدام من كوفيد-19: نحو مستقبل ذكي وقادر على الصمود"؛

11 - ***تتطلع*** إلى مؤتمر قمة الجنوب الثالث المقرر عقده في كمبالا في الفترة من 21 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2024؛

12 - ***تتطلع أيضا*** إلى انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024 وإلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في رواندا في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيه 2024، وكلاهما سيهيئ للمجتمع الدولي في، جملة أمور، فرصةً لتوسيع نطاق دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في مساعيها إلى تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

13 - ***تحيط علما*** بتوصيات الأمين العام، بما في ذلك زيادة المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من آليات التمويل ذات الصلة لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النهوض بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تنادي بها البلدان النامية، بموارد كافية؛

14 - ***تسلّم*** بعبء الديون المتزايد الواقع على عاتق البلدان النامية، وتسلم أيضا بدور الأمم المتحدة، ضمن الولايات المنوطة بها، في تيسير عمليات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن الديون بغية مساعدة بلدان الجنوب؛

15 - ***تسلّم أيضا*** بضرورة تحسين سبل توفير وحشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان التي توجد في وضع يمكنها من زيادة المساهمات المقدمة دعماً لهذا التعاون إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى القيام بذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة 263/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 وإلى دعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية؛

16 - ***تسلط الضوء*** على الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء صندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تحل في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتسلّم بفعالية هذا الصندوق الاستئماني في تقديم الدعم الحفاز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مؤكدة الشراكة الطويلة الأمد بين مجموعة الـ 77 ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

17 - ***تشجع*** كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في مراعاة منظورات التعاون الإنمائي، بما في ذلك منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إعداد وعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة؛

18 - ***تلاحظ*** أن في سياق إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا، تنطوي الاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على إمكانية تعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأثرهما من خلال حفز خبرات مؤسسات الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة، أن تواصل تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام، على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك وسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتثني على الجهود التي تبذلها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحيط علما مع التقدير بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال آليات شاملة للجميع، ولا سيما مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي اتخذتها البلدان النامية، وتهيب بالمكتب أن يعمل بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية من أجل تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بسبل منها أطر التعاون الإقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

19 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، في أطرها الاستراتيجية وفي أدوات التخطيط التي تستخدمها، وتحثها على رصد ما يكفي من الموارد المالية المكرّسة لدعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

20 - ***تطلب*** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في إطار دوره كراعٍ لهذا الإطار، بتعزيز بناء القدرات بشأن الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب استنادا إلى آليات تقودها البلدان، وتوصي بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهودَ التي يبذلها

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتوعية المكاتب الإحصـــائية الوطنية ووكالات التعاون بهذا الإطار وتطوير قدرتها على استخدامه، وتقر بأهمية استطلاع الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي؛

21 - ***تسـلّم*** بإســهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبالحاجة إلى تكثيفهما وتعزيزهما باعتبارهما وسـيلة تكميلية لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المسـتدامة الواردة فيها، بما في ذلك في سـياق تحقيق الهدف الرئيسـي المتمثل في القضـاء على الفقر بجميع أشـكاله وأبعاده وتحقيق أهداف شــتى منها القضــاء على الجوع، والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، فضــلا عن اســتخدام التكنولوجيات الرقمية ونقلها وبناء قدراتها، وفق شـــروط متفق عليها، من أجل التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات الرقمية؛

22 - ***تسلّم أيضا*** بإسـهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز المسـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في سياق التنمية المستدامة، وكذلك في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛

23 - ***تســلّم كذلك*** بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرة على الاتصـال الإلكتروني والتحول الرقمي داخل البلدان النامية وفيما بينها، وتدعو في هذا الصـدد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة إلى القيام، وفقا لولاية كل منهما، بدعم الجهود الرامية إلى وضـع وتنفيذ سـياسـات لسـد الفجوات الرقمية والتعجيل بالتحول الرقمي من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة في الجنوب؛

24 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام المكرس في صـميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والالتزام باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضـاع هشة والبلدان الأشد ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب؛

25 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاســعة والســبعين، تقريرا شــاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

26 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاســعة والســبعين البند الفرعي المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" في إطار البند المعنون "الأنشـطة التنفيذية من أجل التنمية".